أولاً: تعريف النظام النقدي والخصائص

1- تعريف النظام النقدي

هو مجموعات العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية جملت مع ما، خلال [1]. فترة زمنية معينة، وفي نطاق مكاني محدد في الأنظمة النقدية الحديثة تتألف النقود من النقود الورقية، والنقود المعدنية، وودائع البنوك التجارية. أما المؤسسات والتنظيمات فتتكون من الحكومة الوطنية، بدرجة خاصة الخزينة العامة (وزارة المالية) والبنك المركزي، والبنوك التجارية (تحتفظ بالودائع الجارية للجمهور). أما القوانين والتعليمات والإجراءات فمتنوعة وعديدة، تهدف إلى جعل الكتلة النقدية دافع للاقتصاد نحو تحقيق النمو المستمر وبمعدلات عالية، كما تهدف إلى استقرار في المستوى العام للأسعار[2] . وعليه فإن النظام النقدي يتمتع بثلاث خصائص أساسية.

2- خصائص النظام النقدي

أ – النظام النقدي يتمتع بخاصية مركبة

يعني أنه يتكون من مجموعة من العناصر يوجد من بينها عنصر أساسي، يلعب الدور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، أما العناصر الأخرى فتعتبر عناصر ثانوية، مشتقة من العنصر الأساسية أو تابعة له.

– **العنصر الأساسي**: يتمثل العنصر الأساسي في النظام النقدي في"القاعدة النقدية" والتي نقصد هبا المقياس الذي يتخذه المجتمع أساسا لحساب القيم الاقتصادية أو مقارنتها ببعضها البعض، والغاية منه المحافظة على القوة الشرائية داخليا وخارجيا، مثلا أن نتخذ الذهب كقاعدة أو كمقياس للقيم، فتصبح قيمة ما تساويه وحدة النقود (الدولار مثلا) من الذهب، هي وحدة القيمة المعيارية التي تقاس على أساسها القيمة الاقتصادية لسائر السلع والخدمات[3].

---

[1] E.Antoinelle : l'économie pure du capitalisme- paris 1939-P : 26

[2] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،ص .47

[3] محمد زكي شافعي:مقدمة في النقود والبنوك-دار النهضة العربية –بيروت 1973ص.116

– **العناصر الثانوية**: ومن أهم هذه العناصر نجد وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية، فلكل اقتصاد قومي وحدة نقد أساسية(الجنيه، الريال، الدولار...مثلا) ترتكز عليها المدفوعات الداخلية، الناتجة عن الالتزامات المالية(اقتراض، بيع، شراء، أجور، فوائد، ....الخ.

يشترط في هذه النقود توفر صفتين أساسيتين، الأولى الصفة القانونية، فهي تعبر عن سلطان وإرادة الدولة، وهي تتمتع بقوة الإبراء في الوفاء بالالتزامات المالية. والصفة الثانية هي الصفة النهائية حيث أنه لا يسمح بتحويلها إلى أي نوع آخر من النقود (سعر إلزامي).

ب– النظام النقدي هو نظام اجتماعي:

إذا أردنا تحديد معالم النظام النقدي لمجتمع ما فما علينا سوى النظر إليه من خلال البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل فيها. فالنظم النقدية كما يقول "**نيركس**" لم تخلق لذاتها وإنما هي أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل إنتاج وتبادل المنتجات، أي أنها تعكس الاقتصاد الذي وجدت لخدمته. بل هي لا تسير إلا وفقا له.[4]

فالنظام النقدي يختلف باختلاف الاقتصاد المتبع في بلد ما (رأسمال، اشتراكي، مختلف) فكل اقتصاد يناسبه نظام نقدي ومصرفي معين، فمتى استطعنا تحديد الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تسود مجتمع ما، استطاعتا تحديد نوع نقده وائتمانه، إذا الروابط النقدية هي روابط إجتماعية.

ج– النظام النقدي هو نظام تاريخي

أي أنه يتطور ويتغير مع تغير وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه، فالنظام النقدي يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، فالنظام النقدي يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، ويتطور بتطور تلك الظروف .فمثلا التطور والتغير الذي طرأ على النظام الرأسمالي في معالمه، خلال مراحل وجوده، مع احتفاظه بأهدافه الأساسية، أدى إلى تطور مماثل في العلاقات النقدية، فمع انتقال وتطور الاقتصاد الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، ومن مرحلة الوحدات الإنتاجية الصغيرة، إلى مرحلة الوحدات الإنتاجية الكبيرة، أدى ذلك إلى تطور النظام النقدي من مرحلة قاعدة الذهب إلى مرحلة قاعدة النقد الورقية، ومن مرحلة الليبرالية النقدية إلى مرحلة التدخل النقدي .

[4] R.NURKSE, l'expérience monétaire international, Jene 1954, P.216

ثانيا – نشأة النظام النقدي الأوروبي

لقد مر النظام النقدي الأوروبي بعدة مراحل كانت بدايتها بإنهيار نظام **بروتن وودز** (Betton woods 1971) أين اتجه جهد معظم الدول الأوروبية (بعد الانهيار)، وكذا الطبقة المالية نحو تنصيب جهاز مهمته تحقيق نوع من الاستقرار المالي. هذا الاستقرار المنشود تحدد في فترتين :

أ- بروكسل 7 مارس 1972

حيث صادق أعضاء المجموعة الأوربية على معاهدة أصبحت سارية المفعول ابتداء من 24 أفريل 1972، من طرف محافظ البنوك المركزية المهتمة، والمجتمعة في بال " Bale " وتعتبر الخطوة الأولى . إن معاهدات بروتن وودز نصت على أن هامش التغيير في الصرف لمختلف العملات بالنسبة للمجموعة يكون بنسبة1% ومن أجل تحقيق هذه الهوامش تلجأ البنوك المركزية لمختلف الدول إلى شراء وبيع عملتها الخاصة، مقابل عملات أجنبية، وذلك تبعا للضرورة أو الظروف، بحيث أن تغير مختلف العملات فيما بينها يجب أن يتحدد نطاق 2% ، 1% من الأسفل، و 1% من الأعلى.[5]

وفي الحياة العملية فان البنوك المركزية لمختلف الدول، وبالأخص الدول الأوروبية التي جرت العادة منذ 1944 على عمل التدخلات الرئيسية وتحقيق القيمة وكذا التبادل بالعملة الأمريكية الدولار ، حيث أن البنك المركزي الفرنسي مثلا يعمل على أن معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الفرنك الفرنسي، حيث لا يجب أن يخرج عن نطاق 1% من الأسفل. وهذا بالنسبة لدولار أمريكي واحد أي أنه يبقى في نطاق .2% كذلك فان البنك المركزي الألماني يعمل نفس الشيء بالنسبة للمارك الألماني، لكن لا أحد من البنكين يعمل على وضع رقابة فيما يخص العلاقة "فرنك- مارك ." هذه الوضعية أدت إلى نتيجة مغايرة لما توقعه محررو معاهدات **بروتن وودز** هذه الظاهرة أصبحت تسمى فيما بعد بظاهرة **"تراكم الهوامش"**، حيث أن تغيرات الفرنك والمارك ليست في نطاق 2% بل تعدته إلى نطاق 4%[6] .

[5] le passage a l'euro, banque, hors série, mai 1997, P : 23.

[6] le passage a l'euro, ibid, P : 25.

ب- ملتقى القمة أكتوبر 1972:

اجتمع رؤساء الدول المكونة للمجموعة الأوروبية في باريس يومي 20- 21 أكتوبر 1972 وقد سمي هذا الاجتماع بملتقى القمة (sommet au conférence)، وكانت النتيجة المرجوة من هذا الاجتماع هي التأكيد على بعث وكذا تكثيف مراحل الاتحاد والتي حددت نهايتها في 31 ديسمبر 1980، حيث حددت ثلاث مراحل لهذه النهاية :

المرحلة الأولى: تحديد تكافؤات ثابتة بين عملات الدول الأعضاء تنتهي هذه المرحلة في 31 ديسمبر 1973.

المرحلة الثانية: إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي تم في 03 أفريل ،1973 وقد سميت العملة المختارة بـ "أوروبا" كما قدرت وحدة الحساب بـ 0,88 غ من الذهب . .

المرحلة الثالثة: إنشاء منطقة أوروبية للاستقرار النقدي.[7]

أدى فشل ملتقى القمة إلى تحريك فكرة الوحدة، كما أنه بين سنتي 1974-1977 تم إحداث سلسلة من المشاريع لوضع خطة مستقبلية في سنة 1978 وبعد لقاء المستشار الألماني **شميدس** (Schmids) **و** الرئيس الفرنسي: (Giscard- D'estein Breme) ، أدى إلى إقرار منطقة أوروبية للاستقرار النقدي، وفيما بعد سمي بالنظام النقدي الأوروبي(SME) الذي دخل حيز التنفيذ في 13 مارس 1979 تمت الموافقة على هذا المشروع الذي يجب تقديمه على النحو التالي :

النظام النقدي المتوقع إنشاءه يجب أن يكون صارما، حيث أنه للدولة الحق في أن تأخذ نسب عالية من هوامش العملات، ولمدة معينة وتكون هذه التدخلات بالعملات الأوروبية فقط .العملة

الجديدة المنشأة الأوروبية، كما سميت هذه العملة بـ: "الايكو " ECU" أي :

(Européen currency unit) تكوين صندوق خاص بعملة **الايكو** موجهة إلى البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية، حيث يكون هذا الصندوق من احتياطي من الذهب وكذا الدولار وقيمة مساوية من العملة الوطنية .إنهاء سياسة الصرف للدول المشاركة في المجموعة الأوروبية بالنسبة لعملات الدول الأخرى وكذا الدولار،

[7] le passage a l'euro, op cit, P : 25.

قصد تفادي تدخلات متشاهبة لها آثار سلبية، وتم إنشاء صندوق النقد الأوروبي سنتين بعد إنشاء النظام النقدي الأوروبي، وكان على الدول الأوروبية سواء كان ميزان مدفوعاتها موجب أو سالب اتباع سياسة لتحقيق نسبة كبيرة من الاستقرار في الخارج والداخل فيما يخص سعر الصرف وفقا للترتيبات التالية:[8]

بالنسبة لأي عملة فإن معدل الوسط (pivot Court) يحدد بالنسبة للايكو. بالنسبة للعملات التي سوف تصبح سعر صرف ثابت، فإنه يؤخذ بعين الاعتبار معدل محدد وذلك لحظة دخول النظام النقدي العمل. إذا من خلال هذه المعدلات بإمكاننا وضع سلم لمعدلات صرف ثنائية.

مثال:

في يوم 04 ديسمبر 1978 : 1Ecu 0.166= FF1 ، 1Mark=0.382 Ecu

و بالتالي 1Dmark = 0, 382 / 0.166 = 2.30 FF :

وبالتالي *حددت هوامش التغيرات بالنسبة لمعدلات الصرف بنسبة 2,25% بالنسبة للعملة الإيطالية كان هناك استثناء، حيث قدر الهامش بأكثر من .6% .

وفي حالة انخفاض قيمة عملة بالنسبة لعملة أوروبية أخرى، يقوم البنك المركزي للدولة التي انخفضت قيمة عملتها، يقوم برفع قيمة تبادل العملة بالدولار في سوق الصرف، الشيء الذي يؤدي إلى بقاء العلاقة بين العملتين الأوروبيتين ثابتة، لتفادي الضغط المترتب على عملة ضعيفة جراء التغيرات حدد المجلس الأوروبي قيمة من عملات المجموعة الأوروبية مع بعضها البعض، وكذا بالنسبة للايكو Ecu .

ثالثا– إنشاء التكامل الاقتصادي الاوروبي

لقد أفرزت الأوضاع الإقتصادية، السياسية والإجتماعية قواعد جديدة برزت بصفة خاصة مع نهاية القرن العشرين ولعل أهم هذه القواعد التي لابد من تحقيقها هي التكتلات، هذا المفهوم الذي فرض نفسه كضرورة من ضرورات اللعبة الإقتصادية الحديثة، مما جعل أغلب الدول تتغاضى عن مشاكلها من أجل تحقيقه. ومن بين

[8] Devolay, M , l'europe monétaire du SME a la monnaie, hachatte supérieur 1996, P : 45

الدول الرائدة في هذا المجال بلدان أوربا الغربية التي لم تدخر جهدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل بلوغ هذا المنشد.. فكانت أول مبادرة سنة 1948 وذلك بقبولها" لمشروع مارشال "المقترح من طرف أمريكا، والذي كان يهدف إلى إعانة الدول الأوربية من أجل مواجهة مشاكلها الناتجة عن الحرب، وفي إطار هذا المشروع قام الأوربيين بتكوين " المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي "والتي ساعدت كثيرا على إزالة العقبات أمام التبادل التجاري وإنشاء شركات أوروبية تسير تحت سلطة عدة دول.[9]

هذه الخطوة التي تأكدت بمرور السنوات من خلال إتفاقيات حقوق الإنسان، لتظهر بعدها ضرورة إنشاء سوق مشتركة دون حواجز جمركية، فتم التوقيع بذلك عن معاهدة" روما " سنة 1957 التي دخلت حيز التطبيق عاما بعد ذلك، فشكلوا بما يعرف حاليا " بالإتحاد الإقتصادي الأوربي " الذي ضم ستة أعضاء عند إنشائه ثم إثني عشر عضوا . ثم يرتفع إلى خمسة عشر دولة، التي كانت تهدف بموجب هذه الإتفاقية إلى توحيد السياسات الإقتصادية بصورة تدريجية وتنمية النشاط الإقتصادي وتحقيق إستقرار دائم ومستمر يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي.

إن براعة مهندسي الوحدة الإقتصادية الأوربية في وضع برامجها ومراحلها مكنتهم من تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من أي وحدة، وبالتالي تم خلق ظروف تلاقت فيها سياسات تلك الدول في كافة المجالات.

إن كل هذه النتائج التي لا توصف إلا بالإيجابية شجعت الدول الأعضاء إلى التطلع لوحدة أبعد من ذلك وهي الوحدة النقدية، التي تشير إلى إعتماد عملة موحدة بدلا من العملات الوطنية رغم وجود نوع من المعارضة بسبب التخوف من فقدان الشخصية، الوطنية عند التنازل عن العملة الوطنية لصالح عملة أوربية موحدة ...إن هذه السلبية قد تزول إذا ما استطاعت الدول الأعضاء تحقيق أهداف هذه الوحدة التي تتعدد وتمس كل اجمالات بحيث يمكن " اليورو" من تخفيض تكلفة التحويلات النقدية، والتقليل من مخاطر وسلبيات التقلبات الحادة في أسعار الصرف، كما سيساهم في تعميق وتطوير الأسواق المالية مما ينجر عنه توحيد أو تقريب مستويات المعيشة، والتقليل من الفوارق الإقليمية والوصول إلى تكامل أعمق، تذوب فيه كل السياسات النقدية الأوربية في سياسة نقدية موحدة، هذا ما يترجم قوة إقتصادية قادرة على مواجهة الظروف الخارجية المستقبلية بأكثر ثبات.

[9] ساخي بوبكر:الأورو وموقعه من العملات الدولية،رسالة ماجستير 2001جامعة الجزائر، ص:60.

رابعاً– الوحدة النقدية الأوروبية :

توصلنا في عناصر سابقة إلى ضرورة وحتمية التكتل أي إلزامية إندماج الدول في إتحادات تضمن بقاءها في موضع قوة أمام الظروف التي أفرزها الترام العالمي الجديد، هذا ما سعت ولاتزال تسعى إليه أوروبا خاصة فيما يتعلق بالوحدة النقدية وذلك بعد توفر شرطين أساسيين برأي المفكر الفرنسي" **أرنست رينان** " الذي يرى بأنهما ضروريين حتى تتآلف الأمة :

أ – الإشتراك في تراث واحد من ذكريات الماضي .

ب –الإجماع والرغبة للإستمرار في العيش في تراث موحد .

ويؤكد الكثير من الاقتصاديين بأنه إضافة الى الحثيات السابقة هناك دوافع أخرى ألزمت أوروبا الغربية للذهاب قدما نحو الوحدة، من أهمها:

1- **العامل الأمني:**

لقد شكل الدافع الأمني أحد الركائز الأساسية في إعتماد الإتحاد النقدي الأوروبي خاصة بعد المراحل التي مرت بها أوروبا والتي تميزت بانعدام الأمن منذ القرن الحادي عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين. حيث شهدت أوروبا صراعات دموية وحروب وانقسامات بدءا بالحروب الصليبية مرورا بثورات الشعوب الأوروبية على الكنيسة والثورات الإنجليزية والفرنسة عامي 1668و1789 على التوالي، لتشهد القارة القديمة في القرن العشرين حربين عالميتين سجلها التاريخ بدماء الأوروبيين في (1914 - 1939).

إذن كل هذه المتغيرات التي عاشتها أروبا تركت بصماتها الواضحة في مجتمعاتها الشيء الذي أدى إلى ظهور إتفاق شبه جماعي على ضرورة توفير السلم والعيش في كنف الإستقرار والأمان بعد أن هزت الحرب العالمية الثانية فكرة الدولة القومية ذات السيادة وأدت إلى ضرورة التفكير في بناء أوروبا على أسس تتجاوز القومية والتنازل عن العناصر المغذية للتطرف الوطني، إضافة إلى خشيتها من القوة العسكرية الألمانية الشيء الذي دفعها إلى التفكير في تشكيل وحدة تدمج فيها ألمانيا لتفادي الإصطدام العسكري معها.

أما خارجيا فقد تجسدت الدوافع الأمنية من خلال إفرازات الحرب الكونية الثانية وذلك ببروز قوتين : الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فالأول الذي تزعم المعسكر الشرقي شكل خطرا داهما على سلامة أوروبا

الغربية والذي تمثل في التوسع الشيوعي، حيث إمتد ليشمل كل أوروبا الشرقية خاصة بعد قبول نظيرتها الغربية لمشروع" مارشال "عام 1948 .

أما الثانية والتي تصدرت المعسكر الغربي فخطرها تمثل أساسا في إمتلاكها السلاح النووي وإستعمال أوروبا كقاعدة عسكرية تابعة لها مما يهدد إستقرار بلداهنا في أي وقت .فكانت بذلك أوروبا تحت المظلة الأمريكية خاصة أثناء الحرب الباردة التي دارت بين المعسكرين منذ 1945. إذن كل هذه العناصر سواء كانت داخلية أو خارجية جعلت أوروبا في موقع خطر يهدد أمنها وإستقرارها بإستمرار مما حملها على تشكيل وحدتها، والوحدة النقدية بصفة خاصة لمواجهة هذا الخطر.

2- **العامل الإقتصادي:**

إن الدافع الجوهري لتحقيق حلم الوحدة يتمثل أساسا في العامل الإقتصادي الذي لعب دورا كبيرا في بلورة فكرة التكامل والوحدة الإقتصادية الأوربية وحالت دون تراجعها والتخلي عنها. لقد تميزت أوربا منذ عقود ماضية بتشابك وترابط إقتصادياتها وذلك بحكم الموقع الجغرافي لدولها، هذا ما أدى بهم إلى تجاوز الحدود القومية، مما شكل عاملا محركا للتنمية الإقتصادية لها. بالمقابل كان لابد من تجاوز بعض العراقيل والعقبات التي كانت تعترض سبيل الأداء الإقتصادي الرائد، وتمثلت بالخصوص في عدم تناسب الأطر الطبيعية للأسواق الداخلية مع المستوى الجد متقدم للعجلة الإقتصادية وكذا صعوبة حركة إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع من جراء العوائق الحدودية والجمركية.

إذن كل هذه العوامل الإقتصادية الداخلية دفعت دول أوروبا الغربية إلى تشكيل إتحادهم النقدي وإزالة العوائق التي تهدد إقتصادياتها الموحدة.

أما خارجيا فقد تجسدت العوامل الإقتصادية التي أدت إلى الإسراع في الوحدة النقدية، في إرادة شعوب دول الإتحاد منافسة الأمريكيين واليابانيين في تطورهم العلمي والتقني، والإلتحاق بركبهم الإقتصادي، وكذلك لشعورهم بتأخرهم، وإتساع الهوة بينهم وبين نظرائهم الأمريكان واليابانيين، مما شكل حافزا إضافيا لبلدان المجموعة لتجميع جهودهم وتوحيد مواردهم وحشد طاقاتهم العاملة من أجل تضبيق هذا التأخر والرفع من قدراتها التنافسية العالمية، وبالتالي فرض نفسها كقوة إقتصادية دولية. كما يمكننا إدراج ضمن العوامل الإقتصادية التي أدت إلى حتمية الوحدة النقدية رغبة دول المجموعة الأوروبية في الدفاع عن نظامها الرأسمالي الذي ظهرت معالمه بشكل واضح بعد الثورة الصناعية في أوروبا وذلك لمواجهة الخطر الشيوعي التي كانت تتبناه دول أوروبا الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي بما في ذلك النظام الإقتصادي الذي كانت تنادي به وتسعى لتوسيع مجاله بعدما ساد أنذاك

العديد من المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا وآسيا، مما ترتب عليه خسارة كبيرة لها، وذلك بعد إعتماد تلك المستعمرات النظام الإشتراكي كإطار مرجعي لتسييرها الإقتصادي.

فكل هذه المعطيات الإقتصادية والتي تمثلت أساسا في توسع النظام الإشتراكي الذي شكل خطرا كبيرا على دول أوروبا الغربية بإعتبارها دول رأسمالية وما أنجز عنه من أثار سلبية مست بالوضع الإقتصادي للمجموعة، كان لابد على هذه الأخيرة من أن تتحد في إطار عملة نقدية واحدة لمواجهة هذا الخطر. إذ كل هذه العناصر التي شملت على الخصوص تجارب أوروبا عبر التاريخ ولاسيما التجارب الإقتصادية التي أخصت إلى ضرورة الوحدة إضافة إلى الخطر الإشتراكي الذي شكل تهديدا واضحا للوجود الأوروبي وكذا رغبة المجموعة الأوروبية في مسايرة تطورات إقتصادات الدول المتقدمة إلى أبعد الحدود .

3- العامل السياسي.:

لقد ظهرت الحسابات السياسية وايديولوجية بحدة في العقود التسعة الأخيرة .فالملاحظ أن هناك شبه إجماع بين الخبراء الإقتصاديين على أن هناك دوافع ذات صبغة سياسية كانت بمثابة الوقود الذي حرك عجلة الوحدة النقدية الأروبية، فمن المعلوم أن الدخول في المعترك الدولي لضمان المكانة العالمية لايتأتى إلا من خلال بناء هيبة سياسية قوية والتي تترجم بالموافق المتجددة في النقاط العالمية الساخنة وظهر ذلك جليا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في سنة 1990، الذي شكل منعرجا هاما في الساحة السياسية الدولية التي تميزت بإنفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي وحدوث توترات وأزمات دولية في بؤر مختلفة ومتعددة عبر نقاط عالمية . وفي ظل هذه المتغيرات كانت أوروبا الغربية غائبة تماما عن الساحة السياسية، ومرد ذلك هو إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أوربا مقاطعة تابعة لها بحيث قدمت لها العون الإقتصادي بعد إنهيارها في الحرب العالمية الثانية وسمحت لها بتحقيق قوة إقتصادية هائلة تساهم بها اليوم بدرجة كبيرة في التجارة العالمية، لكن من جهة ثانية لم تسمح لها بإتخاذ مواقف خاصة بها

من شأنها لعب دور المحرك في مختلف الأزمات العالمية.

4- العامل الإجتماعي والثقافي.

لعب العامل الاجتماعي و الثقافي دورا بارزا في تحقيق وحدة أوروبا النقدية ، فالعنصر الإجتماعي يدل على تماسك المجتمعات الأوروبية، ورغبتهم الشديدة في العيش متحدين في ظل عملة واحدة. لقد وجدت اوروبا في نفسها عوامل تقدم وقد صنعت هذا بوضع أهم أدوات سيادة الحكومات في إطار مشترك في عملة موحدة، وهي اليورو الذي يعتبررمز قوي ومؤشر واضح يعبر عن إرادة حقيقية سابقة للتلاحم الأوروبي، لأن العملة تمثل

رابط إجتماعي قوي بين الأفراد وإراداهتم في العيش معا أغنياء، بغض النظر عن جنسياتهم. فهذا الإختيار لتوحيد عملتهم يترجم سؤال واحد هل تقبلون تقسيم القدرة النقدية التي تستحوذ عليها ألمانيا ؟ وكأنه شبه إستفتاء موجه لألمانيا وباقي دول أروبا الغربية على حد سواء وما تحقق من وحدة نقدية مع مطلع عام 1999 . لإجابة واضحة لهذا الإستفتاء، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على رغبة الشعوب على دوام العهد الأروبي، وتجسد هذا أكثر بشكل رمزي في محتوى اليورو سواء كان أوراقا أو قطعا، فهي تظهر روح الإنفتاح والتعاون داخل الإتحاد الأروبي وترمز للإتصال بين شعوبها وأكثر من ذلك بين أوروبا وباقي العالم . .

خامسا– محطات الوحدة النقدية ومؤسسيها.

إن تحقيق الأروبيين لوحدهتم النقدية لم يكن عفويا ولا بمحض الصدفة بل جاء نتيجة لجهود معتبرة ومكثفة تمتد جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فكانت أول خطوة نحو توحيد دول غرب أوربا إقتصاديا بادر إليها وزير خارجية فرنسا" روبير شوما " بإقتراح إنشاء، **سوق مشتركة** دون أي حواجز جمركية التي تأكدت في أفريل من سنة 1956 ثم **المجموعة الإقتصادية الأروبية** (الإتحاد الإقتصادي الأروبي) سنة 1958 والذي به سجلت أوربا تكتل عالمي فريد من نوعه الذي شهد تطورا كبيرا في سنوات الستينات والسبعينات سواء من حيث عدد أعضائه وكذا أدواره والتي أفضت بعد ذلك إلى عقد إتفاقية الهوامش المشتركة أو كما يعرف بنظام" **الثعبان الأروبي** " ليحل محله نظام نقدي كان يهدف أساسا إلى تحقيق إستقرار في صرف العملات الأروبية وبموجبه تم وضع وحدة النقد الأروبية الإيكو) ECU). لتكثف دول الإتحاد من إجتماعاتها في سنوات الثمانينات، والتسعينات خاصة في 1990،1989 و1992 والتي نتجت عنها وحدة نقدية أروبية .

إن الوحدة النقدية التي بلغتها شعوب أوربا الغربية إنما تعبر عن إرادة سياسية من أعلى مستوى في قيادات هذه الشعوب التي لم تتوانى لم تدخر أي جهد بل والأكثر من ذلك أنها تسامت (القيادات)عن تحقيق مآربها الشخصية من أجل قيام أوربا موحدة وعظيمة لا تفرقها المصالح الوطنية.

سادسا– الخطوات الأولى للوحدة الأوربية

خرجت دول أوروبا الغربية من الحرب العالمية الثانية ضعيفة ومنهارة عن آخرها، وفقدت على إثرها تفوقها الإقتصادي والسياسي اللتان كان تتمتع بهما من قبل، ونتيجة للتطور التكنولوجي وحاجة هذه الدول إلى رؤوس الأموال لإنجاز مشاريعها، فقد إتخذت التكامل الإقتصادي كوسيلة لإستعادة مكانتها . ففي سنة 1944 قررت

بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج (دول البنيلوكس) الإرتباط بإتحاد جمركي، وقد كانت تتطلع إلى إتحاد إقتصادي كامل .أما في سنة 1974تجسدت أول خطوة جادة، نحو الوحدة التي جاءت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بادرت بتقديم مشروع" مارشال- "وزير الخارجية الأمريكي،- والذي تقوم بموجبه دول أوربا بالتعاون فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها نتيجة مخالفة الحرب، فبادرت الدول الأوروبية عام 1948 بتكوين المنظمة الأروبية للتعاون الإقتصادي، ، كما قامت بإنشاء بعض الشركات الأروبية مثل " الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب " تكونت من دول البنيلوكس وفرنسا، وألمانيا الغربية وإيطاليا بهدف تنمية إنتاج الفحم والحديد وتخفيض تكاليف تصنيعها، ثم إنشاء

أ - **المجموعة الأروبية للطاقة الذرية** (أوراتوم)

ب- **المجموعة الإقتصادية الأوربية** (السوق المشتركة)

ج- **الإتحاد الإقتصادي الأوربي:** ضم ستة أعضاء عند إنشائه، ثم أصبح تسعة عام 1969 ثم إنضمام بريطانيا سنة 1972 إلا أن النرويج وبريطانيا إنسحبتا بعد ذلك. ثم إنضمام اليونان، إسبانيا والبرتغال .أما النمسا والسويد وفنلندا فقد قبلت عضويتها عام 1995 ، وهبذا تشكلت 15 دولة للإتحاد ومن خلالها حددت الأهداف النهائية التي يمكن تلخيصها في العناصر التالية

- إنشاء إتحاد جمركي وإلغاء الرسوم الجمركية التي تعرقل التجارة مع توحيد التعريفة الجمركية.
- السياسة التجارية الموحدة* ..
- توحيد السياسة الزراعية.
- رسم سياسة مشتركة للنقل.
- المنافسة الحرة.
- إنشاء" بنك الإستثمار الأوربي.
- إنشاء علاقة مع الدول والأقاليم فيما وراء البحار.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أحدثت الإتحاد مجموعة من المؤسسات للسهر على تنظيم السوق الأروبية المشتركة وهي:

- المجلس الأوربي ومركزه بروكسيل مهمته إقتراح المشاريع، ومتابعة تنفيذها، والسهر على إحترام المعاهدات..
- المجلس الوزاري (بروكسل) مكلف بتنسيق السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء.
- اللجنة التنفيذية وهي تقترح المشاريع وتراقب تنفيذ معاهدة روما، وقرارات المجلس.
- برلمان الأوروبي (ستراسبورغ) مهمته مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع نصوص المعاهدات يتألف من 518 عضو.
- محكمة العدل الأوربية التي تشكل الجسم القانوني للإتحاد، ومهمتها البث في القضايا التي تنشأ بين الدول الأعضاء

وفي عام 1985 وبموجب قرار رؤساء دول المجموعة الأروبية القاضي بضرورة إستكمال الخطوات الإجرائية الخاصة بتنفيذ خطوات التكامل الإقتصادي الأروبي، فقد صدرت مجموعة من التوجيهات لتحقيق ما يلي:

- سوق مصرفية واحدة.
- سوق تجارية موحدة.
- نظام نقدي أروبي موحد.
- توجه إجتماعي أوربي موحد.
- سياسة مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتقنية.
- الإهتمام بمشكلات وقضايا البيئة.